



الجلسة العامة ٤٨

الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

البند ٢٦ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي
فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/57/264 و Add.1)

مشروع قرار (A/57/L.5)

الخاصة بها وفقا لرغبة شعوبها، وتعتبر أن الأعمال الصادرة
عن جانب واحد، التي تنتاقى وقواعد النظام القانوني الدولي
وتطلعات شعوبنا، تقوض أسس الأمم المتحدة. ولهذا أعربت
حكومة بلدي مرارا وتكرارا عن رفضها فرض جزاءات
سياسية أو اقتصادية أو عسكرية لم يوافق عليها صراحة
مجلس الأمن أو الجمعية العامة. وبصفة خاصة، ترفض
المكسيك الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من
جانب واحد على كوبا، وقد أيدت بانتظام منذ عام ١٩٩٢
جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة فيما يتعلق بضرورة
إنهاء هذا الحصار.

إن هذا الموقف الواضح الذي تتخذه المكسيك
والجتمتع الدولي والذي يعبر عن مبادئ المنطق والقانون
لا يجب أن يُهمل بعد الآن. وهذا أمر تتطلبه روح الوثام التي
ينبغي أن تسود فيما بين جميع الدول على أساس الاحترام
الكامل لميثاق منظمنا.

وحسبما أبلغنا الأمين العام عندما أعلن ما يسمى
بقانون هيلمز - بيرتون، فإن حكومة المكسيك أعلنت أن

السيد أغويلار سنسر (المكسيك) (تكلم
بالاسبانية): تركز العلاقات الخارجية للمكسيك على مبادئ
القانون الدولي التي تنظم التعايش بين الدول والتي تترسخ
أيضا في دستور بلدي. وتتضمن هذه المبادئ حق الشعوب
في تقرير مصيرها وعدم التدخل والتسوية السلمية للتراعات
ومنع التهديد باستخدام القوة والمساواة القانونية بين الدول
والتعاون الدولي من أجل التنمية والنضال في سبيل إرساء
السلم والأمن الدوليين.

وتحترم المكسيك الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع
الدول في اختيار نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ومؤخرا جدا وقعت المكسيك وكوبا في أيار/مايو ٢٠٠٢ البروتوكول الإضافي الثاني للتكامل الاقتصادي رقم ٥١ الذي يحدد مبادئ تتعلق بقواعد المنشأ.

وتقوم علاقات المكسيك مع جمهورية كوبا على أساس الصداقة والاحترام المتبادل بين شعبينا، بالإضافة إلى تصميم لا يتزعزع على تعزيز السياسات التجارية غير التمييزية فضلا عن وجود رابطة اقتصادية قوية.

إن الحصار المفروض على كوبا لا بد من إنهائه. فأثاره السلبية على الشعب الكوبي، وبصفة أخص على أضعف فئات المجتمع، تسبب قلقا شديدا لبلادي وللمجتمع الدولي الممثل في هذه الجمعية العامة، ومما يثبت ذلك تصويت الأغلبية الساحقة من الأعضاء تأييدا للقرار الذي يتخذ حول هذا الموضوع. وستصوت المكسيك، مثلما فعلت طوال العقد الأخير، مرة أخرى تأييدا لمشروع القرار الجديد الوارد في الوثيقة (A/57/L.5).

السيد هوانغ زونغبو (الصين) (تكلم بالصينية):

ما فتئت الجمعية العامة للأمم المتحدة تتخذ في كل عام، على مدى السنوات العشر الأخيرة، قرارا تدعو فيه جميع الدول لأن تقوم، عملا بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي، بإلغاء أو إبطال القوانين والتدابير التي تمس بآثارها التي تتجاوز حدود الدول التي تفرضها سيادة دول أخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولايتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة.

وعلى الرغم من تلك المطالب العادلة من جانب المجتمع الدولي، فإن البلد المعني ما زال مع الأسف لا يحترم هذه السلسلة من قرارات الجمعية العامة.

إن تدابير الحصار والجزاءات الأخرى التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا قائمة منذ أكثر من

ذلك القانون يتعارض مع مبادئ القانون الدولي. وهذا موقف يتماشى تماما مع القرار الذي اتخذته اللجنة القانونية للبلدان الأمريكية بتاريخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦.

ومن أجل هذا الغرض نفسه، وبغية القضاء على الآثار السلبية للتدابير التي تتجاوز حدود الدولة التي تفرضها والتي تؤثر على حرية تجارة المكسيك مع البلدان الأخرى، فإن القانون المكسيكي بشأن حماية التجارة والاستثمار من المعايير الأجنبية التي تنتهك القانون الدولي دخل حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. ويمنع هذا القانون المحاكم الوطنية من أن تعترف أو تنفذ القرارات أو الأوامر القضائية الأجنبية التي تتخذ ضد الشركات المكسيكية استنادا إلى قوانين أجنبية لها آثار تتجاوز حدود الدولة وتتعارض مع القانون الدولي. وهو يمنع أيضا الشركات المنشأة في المكسيك من القيام بأي أعمال أو الامتناع عن العمل على نحو يضر بالتجارة أو الاستثمار في المكسيك كنتيجة لتلك القوانين وعلى نفس المنوال، ينشئ هذا القانون الحق في الاستئناف أمام المحاكم الاتحادية بالنيابة عن أفراد أو كيانات قانونية موجودة في المكسيك وفي المطالبة بتعويضات عن الأضرار أو الخسائر التي حدثت نتيجة لدعاوى قانونية أو إدارية مرفوعة أمام محاكم السلطات الأجنبية في تطبيق تلك القوانين.

وينص هذا القانون أيضا على حظر تقديم المعلومات التي تطلبها محاكم أو سلطات أجنبية استنادا إلى تلك القوانين لتستخدم ضد الشركات المكسيكية، ويفرض غرامات مالية في حالة عدم الامتثال له.

إن المكسيك، إذ تتصرف على هذا المنوال، فإنها أيدت في آب/أغسطس ١٩٩٩ انضمام جمهورية كوبا إلى رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، وفي أيار/مايو ٢٠٠١ وقعت اتفاقا بشأن تشجيع الاستثمارات وحمايتها بشكل متبادل.

التي تحكم العلاقات الدولية. كما أن الحق السيادي لكل بلد في أن يختار نظمه السياسية والاجتماعية، ونموذج تنميته فضلا عن تصريف شؤونه الخاصة يجب ألا يتعرض لأي انتهاك.

ولا بد من حل النزاعات بين الدول عن طريق الحوار والتعاون، وعلى أساس مبدأي المساواة والاحترام المتبادل. والحكومة الصينية تعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

ونحن نؤيد جهود الحكومة الكوبية والشعب الكوبي من أجل حماية الاستقلال الوطني لكوبا وسيادتها. ويحدونا الأمل في أن تعمل حكومة الولايات المتحدة وفقا للاتجاه السائد وأن تستبدل الحوار بالواجهة، وأن تعتمد الاتصالات والمبادلات بدلا من الحظر وغيره من الجزاءات، وأن تتخذ تدابير ملموسة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

وتؤيد الصين مشروع القرار المقدم من كوبا في إطار البند قيد المناقشة.

السيد نغوين ثان تشاو (فيت نام) (تكلم

بالانكليزية): المقتطفات التالية من مجموعة قصص لتولستوي.

سأل الحَمَل الأسد: "لماذا تريد أن تقتلني؟". أجاب الأسد قائلاً: "لأنك عكّرت عليّ ماء البركة قبل خمس سنوات". فقال الحمل: "لكن، أنا لم أكن قد ولدت آنذاك". قال الأسد: "إذا، لا بد أن أباك هو الذي فعل ذلك". "لكنه لم يكن قد ولد بعد هو أيضا". "كفى! إنني جائع". والتهم الأسد الحمل. هذه هي شريعة الغاب بعينها. وعلينا نحن معشر البشر أن نتصرف وفقا للفترة السليمة.

قبل أكثر من ٤٠ عاما وحتى الآن، تخضع جزيرة كوبا الصغيرة وشعبها لحصار اقتصادي وتجاري ومالي بسبب

أربعة عقود وهدفها الظاهر هو تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. والذي تبين لنا هو أن تدابير الحصار والجزاءات الأخرى تلك أعاققت بشدة الجهود الكوبية الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر، وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة للبناء الوطني. وتشكل إجراءات الولايات المتحدة تلك انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعب الكوبي، بما في ذلك حقه في كسب العيش وفي التنمية. إن استخدام الحصار والجزاءات الأخرى لإجبار بلد ما على ترك الطريق الذي اختاره لتحقيق التنمية أو حتى للإطاحة بحكومته أمر يتعارض مع المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وكذلك مع المعايير الأساسية الموجودة في العلاقات الدولية الحديثة. وهو يمثل تشويها وانتهاكا صارخا لمبدأ الديمقراطية.

إن الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا لها طابع يتجاوز حدود تلك الدولة ويتحدى القانون الدولي ومبادئ التجارة الدولية وأهدافها وقواعدها. وهي تتناقض أيضا مع مبدأ تحرير التجارة الذي تدعو إليه الولايات المتحدة نفسها.

إن هناك بلدانا يصل عددها اليوم إلى ٧٨ بلدا تكبدت خسائر اقتصادية نتيجة للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. وهذا سبب كاف يدعو إلى إثارة قلق بالغ لدى المجتمع الدولي إزاء تدابير الحصار والجزاءات تلك ويبرر الدعوة إلى وضع حد فوري لها.

ويتمثل موقف الحكومة الصينية الثابت في أن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة هي التي يجب أن تكون الأساس الذي تقوم عليه جهود تعزيز نشر الديمقراطية، والعلاقات الدولية وتحقيق التنمية الشاملة والرخاء المشترك في جميع بلدان العالم. وتظل مبادئ السيادة والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى تكمن في صميم المعايير

إن فييت نام، حكومة وشعبا، تدعم حكومة وشعب كوبا دعما كاملا في عملية إعادة البناء والدفاع الوطني. ولا يبنثق هذا الدعم من العلاقات الودية القائمة بين البلدين فحسب، ولكن انطلاقا أيضا من الشعور بالحس الإنساني السليم. وإننا نعارض بشدة وبإصرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي فرض على كوبا طوال العقود الأربعة الماضية، ونطالب بإنهاء الحصار فوراً. فليس هناك أي مبرر لاستمرار هذه السياسات المعادية يوماً آخر.

ونعتقد أن أي خلافات بين الولايات المتحدة وجمهورية كوبا ينبغي أن تحل من خلال الحوار والمفاوضات السلمية، وعلى أساس الاحترام المتبادل للاستقلال والسيادة ووفقاً للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ونرحب بأية جهود من كلا الجانبين، حتى وإن كانت متواضعة، للمساعدة في إنهاء هذه المعضلة؛ فقد طال الانتظار لبذل هذه الجهود أكثر من اللازم.

إن فييت نام، كعهدتها دائماً، ستضم إلى الأغلبية في التصويت مرة أخرى لصالح مشروع القرار A/57/L.5، وسنفعل ذلك باستمرار إلى أن ينتهي هذا الحصار غير الإنساني المفروض على كوبا.

السيد سيف (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مسألة تدرج حصراً في إطار السياسة بين طرفين. فهو موضوع ينبغي للجمعية العامة ألا تمضي وقتها الثمين في بحثه. ونحن نعارض بشدة مشروع القرار الخاطئ هذا ونشجع جميع الوفود على أن تحذو حذونا.

إن الادعاء بأن الولايات المتحدة تمنع الدول الأخرى من التعامل التجاري مع كوبا لا يعكس الواقع. والأرقام التجارية تبين أن كوبا تستورد سلعا بحوالي مليار دولار سنوياً من العديد من البلدان المختلفة، بما في ذلك دول

”خطيئتهما“، ألا وهي أن شعب تلك الجزيرة تجاسر على أن يأخذ مصيره بيده وأن يمضي قدماً على طريق التنمية الذي اختاره لنفسه. ولم يطع الكوبيون التعاليم التي تطالب من يُصنع على خده بأن يدير الخد الآخر، ولكنهم يقفون صفا واحداً في بسالة دفاعاً عن بلدهم.

ولئن كان هذا الجزء قد فرض بشكل انفرادي، إلا أن آثاره تتخذ نطاقاً متعدد الأطراف. فليس أبناء الشعب الكوبي وحدهم، والأطفال بصورة خاصة، هم الذين يتحملون تبعات الحصار، بل تأثرت به العلاقات الإقليمية والدولية أيضاً، لأن العديد من البلدان لا يُسمح لها بالتعامل التجاري مع كوبا، وأن عليها إن فعلت ذلك أن تتوخى الحذر الشديد طول الوقت. وما من أحد يستفيد من هذا الوضع السخيف، لذا فقد آن الأوان لرفع هذا الحصار.

لقد ظل البند المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا“ مدرجاً في جدول أعمال الجمعية العامة لعشر سنوات متعاقبة منذ عام ١٩٩٢. وما زالت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة تعرب عن معارضتها لهذا الحصار الانفرادي، واتخذت في الأمم المتحدة قرارات عديدة تدين سياسة تطبيق قوانين تتجاوز الحدود الإقليمية وتدابير قسرية ضد كوبا، وهي دولة ذات سيادة، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/57/264، و Add.1). ومن الواضح أن تلك السياسات تشكل انتهاكاً للمبادئ والمقاصد الأساسية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، فإنها تتنافى مع القانون الدولي ومع المعايير الأساسية للعلاقات الدولية - لا سيما التعاون الإنمائي القائم على المساواة بين الدول ذات السيادة وعدم التمييز فيما يتعلق بالنظم السياسية.

”إن الحكومة الكويتية تتخذ إجراءات ملموسة في اتجاه الديمقراطية والإصلاحات المتعلقة بالسوق، وسأعمل مع الكونغرس في بلدي لتخفيف القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على التجارة والسفر“.

ومن المؤسف أن الحكومة الكويتية لا تبدي أي دلائل - على تخليها عن سياساتها - السياسات التي تحرم الشعب الكويتي من حقوقه الأساسية والحقيقة أن الحكومة الكويتية تضرب بقرارات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عرض الحائط باستمرار. وتشمل انتهاكات حقوق الإنسان المضايقة المستمرة للأصوات المستقلة، مثل صوت بيدرو كاستيلانوس، الذي اعتقل لمجرد توزيعه نسخا من إعلان الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وثمة مثال آخر حدث مؤخرا هو استمرار سجن أشخاص مثل ليوناردو برونزون الذي حُبس لمجرد أنه أعرب عن معارضته للنظام. وبروزون، الذي تعتبره منظمة العفو الدولية من سجناء الضمير، يوجد الآن في أحد مستشفيات السجون، يعاني من آثار الإضراب عن الطعام الذي أعلنه احتجاجا على سجنه.

وقد أصبنا على وجه الخصوص بخيبة أمل هذه السنة من القرار الذي اتخذته الحكومة الكويتية - بتجاهل واضح لدستورها هي نفسها - لتتجاهل مشروع فاريلا، الذي قدم فيه ١١ ٠٠٠ مواطن كويتي التماسا لإجراء استفتاء يؤدي إلى إطلاق سراح السجناء، وإجراء انتخابات حرة وإصلاح اقتصادي. وعدم احترام الحكومة الكويتية لحقوق شعبها يهم أكثر من كوبا وحدها. وينبغي أن يتركز اهتمام المجتمع الدولي، كما يتجلى في الأمم المتحدة، على أزمة حقوق الإنسان المستمرة في كوبا، بدلا من الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة على الصعيد الثنائي لتشجيع الانتقال السلمي إلى الديمقراطية.

أعضاء في الاتحاد الأوروبي. كما أن الادعاءات ذات الصلة بأن الحصار سبب المشاكل الاقتصادية لكوبا غير صحيحة كذلك.

والهدف من سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا واضح، وهو التشجيع على انتقال سريع وسلمي إلى شكل ديمقراطي للحكم تحظى فيه حقوق الإنسان بالحماية، ويزدهر المجتمع المدني، ويعم الرخاء الاقتصادي ليشمل الكويتيين كافة. والحصار الاقتصادي الثنائي الذي يفرضه ليس سوى عنصر من العناصر في سياسة متعددة الجوانب ترمي إلى تحقيق هذا الهدف.

ولئن ما زالت الولايات المتحدة تفرض قيودا كبيرة على التجارة مع كوبا، فقد اتجهت إلى توسيع دعمها للشعب الكوبي بشكل كبير، إذ تستفيد كوبا استفادة كبيرة من سخاء المواطنين الأمريكيين. فقد بلغت قيمة التحويلات النقدية المباشرة من الأمريكيين إلى الكويتيين خلال العامين الماضيين ٢, ١ بليون دولار على الأقل. وفي عام ٢٠٠١ وحده، صدقت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تراخيص تسمح بتقديم منح إنسانية إلى كوبا تبلغ قيمتها ٣٦٢ مليون دولار. وفي أعقاب الإعصار ميشيل، عرضت حكومة الولايات المتحدة تقديم المساعدة ولكن الحكومة الكويتية رفضت عرضها. غير أن كوبا غيرت سياستها السابقة القائمة على رفض شراء الأغذية الأمريكية. ووفقا للتقارير المنشورة، اشترت الحكومة الكويتية، حتى آب/ أغسطس من هذه السنة ما قيمته ٩٦ مليون دولار من السلع الأمريكية الزراعية. وهي تتفاوض الآن لشراء المزيد.

والتغييرات التي حدثت في كوبا تمكننا من إعادة النظر في قيودنا التجارية المفروضة عليها. وكما قال الرئيس بوش في خطابه الذي أدلى به في ٢٠ أيار/مايو واصفا مبادرته الجديدة بالنسبة لكوبا،

الساحقة من الدول الأعضاء إلى هنا لتجتمع على دعم مشروع القرار المعروض علينا.

وفي المؤتمر الثالث عشر فيما بين وزراء حركة عدم الانحياز، المعقود في كرتاخينا في عام ٢٠٠٠، وجهت مناشدة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية

”لإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي، بالإضافة إلى أنه انفرادي ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومبادئ الحوار، يتسبب في خسائر مادية هائلة، وأضرار اقتصادية كبيرة للشعب الكوبي“.

وأعرب الوزراء أيضا عن

”قلقهم البالغ إزاء تزايد اتساع نطاق الطابع الخارج عن ولاية الإقليم للحظر المفروض على كوبا وإزاء استمرار التدابير التشريعية الجديدة الرامية إلى تشديده“.

وكررت تلك الآراء في الاجتماع الوزاري لمكتب التنسيق التابع لحركة عدم الانحياز المعقود في ديربان.

وأدان الوزراء أيضا استمرار بعض البلدان في تطبيق تدابير وتشريعات خارج نطاق ولاية الإقليم، وفرضها لتدابير اقتصادية قسرية انفرادية على بعض البلدان النامية تهدف إلى منع تلك البلدان من ممارسة حقها في أن تقرر، بحرية كاملة، نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ودعوا كذلك جميع الدول إلى عدم الاعتراف بالقوانين والتشريعات الخارجة عن نطاق ولاية الإقليم، لأن هذه التدابير تهدد سيادة الدول، وتؤثر تأثيرا سلبيا على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية وتتعارض مع القانون الدولي، ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول والمبادئ المتفق عليها للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ولكل تلك الأسباب، تعارض الولايات المتحدة بشدة مشروع القرار غير الموفق هذا ونشجع كل الوفود على أن تفعل نفس الشيء.

السيدة ندولفو (جنوب أفريقيا) (تكلمت

بالانكليزية): يرحب وفدي بوزير خارجية كوبا، سعادة السيد فيليبي بيريز روكي، في هذه المناقشة بشأن البند ٢٦ من جدول الأعمال ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ونشكره مقدما على بيانه، الذي سيدلي به في وقت لاحق، وعلى قيادته فيما يتعلق بهذا الموضوع.

ويعتبر وفدي أن من المحزن أن يتعين علينا مرة أخرى معالجة البند المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومع ذلك فإننا نجتمع هنا لنؤكد من جديد تصميمنا على العمل تجاه إيجاد عالم أفضل للجميع، حيث تتعايش الأمم في سلام وُترعى القوانين الدولية التي تسترشد بها كل الدول المتحضرة.

إننا نؤمن إيمانا قويا بالامتثال لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يجب أن يكون ملزما لجميع أعضاء منظماتنا. والتطبيق الانتقائي لأحكام الميثاق ينبغي أن يرفض بما يستحقه من الاحتقار.

لقد دعا المجتمع الدولي مرارا وتكرارا وعلى نحو ثابت إلى رفع هذا الحظر، ونحن نوافق على أن ذلك هو العمل الذي يصح القيام به. لقد عانى الشعب الكوبي طوال أكثر من أربعين سنة هذا الحظر القاسي والانفرادي. ومأساة الحظر الانفرادي أنه لا يزال يتسبب في معاناة لا توصف للشعب الكوبي. وقد تضررت الحياة اليومية للرجال والنساء والأطفال في كوبا ضررا بليغا بسبب سياسات خارجة عن سيطرتهم. ولذلك فإنه ليس من المستغرب إن جاءت الأغلبية

وتدابير اقتصادية وتجارية ومالية لها تأثيرات تتجاوز الحدود الإقليمية. وقد حثت الجمعية أيضا الدول التي أصدرت مثل هذه القوانين على أن تلغيها أو تبطل مفعولها بأسرع وقت ممكن بما يتماشى مع نظامها القانوني المحلي.

وتؤكد الأغلبية العظمى للدول الأعضاء عاما تلو الآخر أن هذه التدابير تتناقض مع أهداف ومبادئ الميثاق، وضمن جملة أمور، السيادة المتساوية للدول وعدم التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية لدول أخرى، وحرية التجارة والملاحة الدوليين.

إن رفض وإدانة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا قد تأكد مجددا أيضا في بيانات وقرارات لا تحصى تم الإدلاء بها أو اتخاذها في محافل حكومية دولية أخرى. وقد رفض الرأي العام الدولي والمجتمع الدولي بشكل قاطع إصدار هذه التدابير وتطبيقها.

ومع ذلك، نحيط علما مع الأسف أن أصوات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لم يتم الإصغاء إليها أو تم الانتباه إليها جزئيا. ويواصل البعض تطبيق تدابير جديدة أو تقوية التدابير التي طبقناها من أجل إضفاء سمة الديمومة على الحصار الاقتصادي على كوبا وتوسيعه، بما يتناقض مع مبادئ القانون الدولي وأعراف العلاقات السلمية فيما بين الدول.

إن حكومة فتزويلا، مثلها في ذلك مثل معظم الدول الأعضاء الممثلة هنا، ترفض إصدار وتطبيق تدابير قسرية انفرادية تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية، وعلى سبيل المثال قانون هيلمز- بيرتون المشين الصادر في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦. وقد صوتت الحكومة الفنزويلية لصالح جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة وأجهزة وهيئات أخرى أدانت الحصار ضد كوبا وناشدت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تلغيه.

ويؤيد وفدي تماما تلك الآراء ويدعو جميع البلدان إلى رفض التدابير الانفرادية الخارجة عن نطاق ولاية الإقليم المفروضة على كوبا لأنها تقف في تناقض صارخ مع القوانين الدولية التي تسترشد بها كل الدول المتحضرة. ويؤمن وفدي إيمانا راسخا بالحاجة إلى نظام دولي ذي قواعد تتم معاملته الدول فيه كبيرها وصغيرها بوصفها دولا متساوية ذات سيادة. وميثاق الأمم المتحدة تجسيد للرؤية والمهمة والمبادئ والالتزامات التي يتعين على جميع الموقعين على الميثاق التقيد بها. وهي تتضمن على وجه التحديد مساواة جميع الدول الأعضاء وعدم التدخل بكل أنواعه في الشؤون الداخلية لبلدان أخرى. وتشكل حرية التجارة الدولية جزءا لا يتجزأ من العديد من الصكوك الدولية.

وترى جنوب أفريقيا أن الفرض المتواصل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا انتهاك صارخ لمبادئ السيادة المتساوية للدول وعدم التدخل بجميع أشكاله في الشؤون الداخلية لكوبا. ونحن نسترشد بهذه الأعراف الأساسية للتعامل الدولي في دعمنا القائم على المبادئ لضرورة إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية بوصفها سبيلا للإكراه السياسي والاقتصادي.

وتماشيا مع القرارات السابقة للأمم المتحدة بشأن هذا البند، وبنود أخرى، ترى جنوب أفريقيا أن الحوار البناء يمكن أن يرفع الثقة والتفاهم المتبادلين ويمكن أيضا أن يستحدث التجانس والتعايش السلمي بين الدولتين. ومرة أخرى ستؤيد جنوب أفريقيا مشروع القرار الذي ستنظر فيه الجمعية العامة في إطار هذا البند. ونحن نرى أن هذا هو أقل ما نستطيع أن نفعله لشعب كوبا.

السيدة بوليدو سانتانا (فنزويلا) (تكلمت بالاسبانية): ما فتئت الجمعية العامة منذ عام ١٩٩١، تكرر نداءها إلى جميع الدول لكي تمتنع عن إصدار وتطبيق قوانين

عموما، وانتفقوا على أن هذا النوع من الممارسات يشكل تهديدا خطيرا للتعددية.

وتأمل فتزويلا حكومة وشعبا في إنهاء الحصار على كوبا. فالشعب الكوبي هو الذي يتعين عليه أن يعاني عواقب تطبيق هذه التدابير، وهذا مما لا شك فيه يتخطى حدود الشرعية الدولية وهو ذو طبيعة غير إنسانية.

إن وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية، تماشيا مع قيمها المعلنة ونتيجة لأن التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية التي تتخطى الحدود الإقليمية لم يتم إلغاؤها، ستصوت لصالح مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة اليوم.

السيد كيتيخون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)

(تكلم بالفرنسية): أثناء العقود الأربعة الطويلة والصعبة التي انقضت منذ فرضت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا، عايش الشعب الكوبي البريء الكثير من المعاناة. كما أن هذا الحصار خلق وأذكى توترات لا لزوم لها بين الشعبين المتجاورين.

ومن دواعي خيبة الأمل أننا نشهد في عالم اليوم الذي تقوم فيه أشكال عديدة من التعاون بين الدول، استمرار وجود ممارسات تجارية انفرادية تمييزية. ونعتقد أن تطبيق القوانين الوطنية لبلد ما خارج حدوده الإقليمية، يتعارض صراحة مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ووفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، لا يمكن لأية دولة أن تشرع أو تطبق قوانين أو قواعد أو تدابير لها آثار تتجاوز حدودها الإقليمية أو تمس حرية التجارة أو السيادة لدول أعضاء أخرى.

إن كل بلد له حق سيادي في أن يشارك بحرية في النظام الدولي المالي والتجاري. وبمقتضى المبدأ العالمي الذي يقر سيادة الدول، لا يحق لأي بلد أن يتدخل في الشؤون

وبالمثل، فقد امتثلت حكومتنا لأحكام الفقرة الرابعة من القرار ٩/٥٦ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بتقديم معلومات إلى الأمين العام لإدراجها في التقرير عن الامتثال لذلك القرار. وأوضحنا في ردنا، كما هو وارد في تقرير الأمين العام ما يلي:

”التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها

القسرية الحدود الإقليمية، مثل الحصار المفروض على كوبا، تؤثر سلبا على النظام القانوني الذي يحكم المبادلات الاقتصادية والتجارية بين الأمم، وعلى الجهود المبذولة لتحقيق التكامل الاقتصادي القاري ودون الإقليمي“. (A/57/264، الصفحة ٢٢)

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض، من دون أدنى شك، مع القانون الدولي ومبدأ تقرير المصير والتطلعات المشروعة للشعب الكوبي من أجل تحقيق التنمية والرفاهية للبشر.

وحكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد نقاش الجمعية العامة بشأن هذا البند، نظرا للتأثير السلبي لهذه التدابير على النظام الدولي السياسي والاقتصادي والقانوني. ولهذا الأسباب، نؤكد مجددا الإعلانات التي أصدرتها في هذا الصدد منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ريو، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة ال ١٥ ومجموعة ال ٧٧ وأيضا إعلان ليما الصادر عن مؤتمر القمة الأيبيري - الأمريكي الحادي عشر لرؤساء الدول والحكومات في عام ٢٠٠١. ومؤخرا، في إعلان مدريد الصادر في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢ رفض رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي رفضا قاطعا كافة التدابير التي تتخذ من جانب واحد والتي تمتد إلى خارج الحدود الإقليمية وتتنافى مع القانون الدولي وقواعد حرية التجارة المقبولة

ذلك الحين، ما فتئت الجمعية العامة تكرر التأكيد كل سنة على ذلك الموقف الذي أخذ يحظى، بشكل متزايد، بتأييد عريض يكاد يشمل الآن كل دولة من الدول الأعضاء. والتناقض هنا واضح لكل ذي عينين. فهناك، من ناحية، رأي شبه إجماعي يتفق عليه المجتمع الدولي، بمعارضة سياسة غير مشروعة. وتلك السياسة تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتنتهك معايير القانون والتجارة السارية بين الأمم، وتتجاهل بصورة غير قانونية سيادة البلدان الأخرى ومصالحها. وعلى الجانب الآخر، هناك عناد طرف واحد يفتقر إلى أية حجة يحاول بها تبرير ما ترفضه بقية العالم.

وإنني لعلى يقين من أننا سنتخذ اليوم القرار الحادي عشر بشأن هذه المسألة، وأنه سيكتسب مغزى خاصا. وهذا المغزى ينبع من حقيقة أن نص مشروع القرار يحظى بتأييد إجماعي حقيقي، بما في ذلك تأييد أغلبية شعب الولايات المتحدة وبعض مؤسساتها الرئيسية. وقد وقعت أحداث مهمة في السنة الماضية توضح تلك الحقيقة. فقد طالبت شريحة عريضة من المجتمع المدني وكيانات ذات نفوذ تباشر الأعمال التجارية برفع الحصار وتطبيع العلاقات الاقتصادية مع كوبا. وكان المزارعون الأمريكيون ناشطون بصفة خاصة في هذا الصدد، وكذلك المنظمات التي ينتمون إليها، والشركات الزراعية الكبرى للإنتاج والتصدير. وبفضل دعمهم أمكن اتخاذ بعض الخطوات التي يمكن أن تؤدي إلى إحداث تغييرات ملموسة في السياسة الراهنة.

فللمرة الأولى منذ أربعة عقود، تمكّن عدد من المصدرين الأمريكيين من بيع منتجاتهم لكوبا، وإجراء التعاملات التجارية اللازمة، على الرغم من العقوبات والممارسات التمييزية الشديدة التي كان عليهم أن يتصدوا لها. وفي غضون ١١ شهرا استقبلنا ما يزيد على ٥٠ سفينة

الداخلية لبلد آخر، بغض النظر عن وجود اختلافات في نظمها الاجتماعية والسياسية. وجمهورية كوبا، بصفتها بلدا مستقلا ذا سيادة، لها الحق في اختيار نظامها السياسي الخاص والنموذج الإنمائي الذي تقتدي به. وبغية تخفيض الفقر وبلوغ التنمية المستدامة، ينبغي إعطاء كوبا فرصة لإقامة وتعزيز علاقات تجارية مع كل أمة من أمم العالم.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنبا إلى جنب مع معظم الدول الأخرى الأعضاء في المنظمة، ستواصل العمل في سبيل إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا. فتلك السياسة العتيقة التي تجاوزت زمنها بمراحل، والتي تتنافى مع القانون الدولي، لم تعد بفائدة ما على أي من الطرفين. وجمهورية كوبا عضو في الأمم المتحدة. ونحن الدول الأعضاء علينا أيضا أن نبذل كل ما في وسعنا لمساعدة كوبا على استعادة حقها المشروع في أن تصبح جزءا من الاقتصاد العالمي الذي اتخذ طابع العولمة.

وعلى هدي هذا الموقف، ستصوت حكومة بلادي مؤيدة لمشروع القرار A/57/L.5.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أقترح أن تفضل الآن قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بهذا البند. وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد ريكاردو ألكاركون دي كيسادا، رئيس الجمعية الوطنية للقوى الشعبية في كوبا، ليعرض مشروع القرار A/57/L.5.

السيد ألكاركون دي كيسادا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): في عام ١٩٩٢، اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا. ومنذ

الدول ذات السيادة. وفي الجهود التي يبذلها أعضاء الفريق، لا يزال يتعين عليهم أن يناضلوا ضد المعارضة العنيدة لأقلية قوية.

وفي العام الماضي، أجاز مجلسا كونغرس الولايات المتحدة مشروع قانون كان من شأنه أن يجري تعديلات هامة على الحصار. وعلى الرغم من الدعم الواضح الذي لقيه مشروع القانون في مجلسي الكونغرس، فإن زعامة مجلس النواب، منتهكة الإجراءات الديمقراطية الأساسية، غيرت نص مشروع القانون الموافق عليه وفرضت صيغة تتعارض صراحة مع إرادة الأغلبية.

وأجاز مجلس النواب هذا الصيف بأغلبية كبيرة عددا من الاقتراحات التشريعية التي من شأنها أن تيسر صادرات الولايات المتحدة إلى كوبا، وتلغي الحظر على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى هناك. وتحاول هذه المقترحات تصحيح العناصر السلبية التي فرضت بصورة تعسفية في العام الماضي. ومع أنها لا ترقى إلى إزالة الحصار كليا، فإنها خطوات هامة في الاتجاه الصحيح ونحن نرحب بها.

بيد أن الرئيس بوش أعلن بالفعل مسبقا أنه سيرفض أي مشروع قانون يستهدف تعديل السياسة المعمول بها حاليا. وفي خطاب من الواضح أنه تدخلية وعدواني ألقاه في ميامي بتاريخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٢، أعلن أن "الولايات المتحدة ستواصل تنفيذ الجزاءات الاقتصادية على كوبا".

إن دعم ذلك الموقف يتناقض باطراد. فرعيم الأغلبية الجمهورية في مجلس النواب، الذي كان يصوت دائما ضد كوبا وكان عنصرا رئيسيا في المناورات التشريعية لاستمرار الحصار، اعترف مؤخرا بعدم عقلانية هذه السياسة وحثية انهيارها.

ويجري تطبيق الجزاءات السابقة الذكر أيضا على كيانات أمريكية ومواطنين أمريكيين. فحكومة الرئيس بوش

تجارية تحمل ٧١٢ ٠٠٠ طن من المنتجات الزراعية الأمريكية.

وكان مجموع تكلفة هذه المشتريات، بما في ذلك نقلها، ١٤٠ مليون دولار، وقد يصل هذا الرقم إلى ٢٠٠ مليون دولار مع المشتريات الجديدة التي جرى التفاوض بشأنها مؤخرا.

وقد وقعت العقود المتعلقة بالمشتريات الأخيرة أثناء معرض للأغذية والأعمال الزراعية الأمريكية أقيم في هافانا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، شاركت فيه مئات الشركات من أكثر من ٣٣ ولاية. ورافق الشركات ممثلون رفيعو المستوى للسلطات الحكومية والأعمال التجارية.

وأظهرت تلك المبيعات كما أظهر ذلك المعرض المنافع المحتملة الكبيرة لكلا البلدين التي يمكن أن تتحقق نتيجة إقامة علاقات تجارية طبيعية، وكذلك المستوى المثير للإعجاب للعلاقات الودية والمصلحة المتبادلة بين الشعب الكوبي ومزارعي الولايات المتحدة. وتحقيق تقدم في ذلك الاتجاه من شأنه أن يكون مفيدا أيضا لجميع الدول الأخرى وللسلم والتعاون الدوليين. كما أنه يتطابق مع تطلعات المجتمع الكوبي الأمريكي، الذي تدعو فيه قطاعات متنوعة إلى إقامة علاقات طبيعية مع مواطنهم الأم. وهم يرفعون أصواتهم بأعداد متزايدة ضد الذين يحاولون إسكاتهم بالضغوط والتهديدات. وقد جرى الاستماع لمطالبهم هذا العام في ميامي وفي مبنى الكابيتول في واشنطن العاصمة.

وترددت أصدااء تلك الروح البناءة في هيئتي الولايات المتحدة التشريعتين. وقد شكّل هناك فريق من الحزبين اضطلع بمبادرات تهدف إلى تغيير السياسة الحالية والاستعاضة عنها بسياسة أكثر ملاءمة لمصالح ذلك البلد الحقيقية وقواعد الاحترام التي ينبغي أن تحكم العلاقات بين

جديدة لإصلاح الانتهاكات السافرة للاجراءات الأصولية القانونية. وذلك الطلب، الذي قدم اليوم إلى المحكمة الاتحادية في جنوب فلوريدا، يستحق تأييد الجميع، حيث أنه سيسمح بإعادة إرساء حكم القانون في حالة ذات أهمية جوهرية لأنها تنطوي أساسا على موقف فعلي إزاء الإرهاب والمتواطئين فيه وليس على مهاترات مجردة.

ولن أطيل في الحديث هنا عن الأذى الذي يلحق باقتصادنا أو عن الأضرار الجسيمة التي تَحِق بحياة ورفاه الكوبيين جميعا أو الانتهاكات التي لا حصر لها للقواعد الدولية ولحقوق البلدان الثالثة التي يسفر عنها الحصار على مدى أربعة عقود. فذلك موضح في الوثائق المعممة في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

القرار الذي ستتخذه هذه الجمعية اليوم سيوفر العدالة للشعب الكوبي، الذي يعاني بشدة من جراء سياسة لا قانونية ظالمة تتنافى مع العقل ومع الأخلاق. إن شعب بلادي يقف صامدا وسيواصل ذلك لأن لا شيء يمكن أن يجبره على أن يتنازل عن استقلاله. ولن يسمح لأحد على الإطلاق أن ينتزع منه حقوقه الوطنية أو أن يقضي على الإنجاز العادل الذي أبدعه بالتماسك وبالتضحية بالذات. والجمعية، بتصويتها، ستدافع كذلك عن جميع الدول التي تتعرض سيادتها ومصالحها المشروعة للانتهاك من جانب أولئك الذين ينتحلون سلطات لم يوكلها إليهم أحد، ويحاولون، دون أي حق، إملاء القواعد على العالم بأسره وفرض تطبيقها فيما يتجاوز حدودهم.

مشروع القرار الذي أتشرف اليوم بعرضه، والذي سنعتمده اليوم بلا شك، سيدلل على تقديم الدعم إلى شعب الولايات المتحدة النبيل وإلى جميع من يناضلون في ذلك البلد من أجل تغيير سياسة يدينها العالم، وهي سياسة لا منطقية ولا مبرر لها، وفشلها واقع تاريخي مسجل بالفعل.

لا تهدد برفض مشاريع القوانين التي لها دعم قوي في مجلسي الكونغرس والتي تلي مطالب جزء كبير من سكان الولايات المتحدة فحسب، ولكنه يتخذ أيضا إجراءات تتعارض مع الإرادة التي أعرب عنها المشرِّعون والتطلعات المشروعة للذين كانوا وراء تلك المبادرات في الكونغرس. وفي حين أن الأخير أقر تدابير ستيسر التجارة، فإن المكتب المسؤول عن تنفيذ الحصار يتخذ إجراءات مضادة ويعلن متطلبات وشروطا جديدة ستفرض على المصدرين، من شأنها أن تحد من مبيعاتهم. وفي حين أن الغالبية في الكونغرس تدعو إلى حرية السفر، إلا أن الحكومة تفرض قيودا إضافية، وتهدد بمعاقبة أي شخص يمارس حقه المنصوص عليه في الدستور، وتمنع منح تأشيرات لمجموعات عديدة من الفنانين والمفكرين الكوبيين، مما يضر بأنشطة ثقافية أو علمية هامة تجري في هذا البلد.

وتعمل الأقلية المعادية لكوبا، محمية بعلاقاتها المتميزة مع الحكومة الحالية، علانية أكثر من أي وقت مضى ضد المصالح الحقيقية للولايات المتحدة. فقد نجحت في أن تضع في مراكز رفيعة المستوى أناسا عديمي الضمير محترفين في تشويه السمعة، يطلقون أكاذيب مثيرة للسخرة لا يصدقها أحد، ويدلون ببيانات استفزازية غير مسؤولة وكاذبة، ليخلقوا من خلال هذا الخداع صراعا ثنائيا يمكنهم من تحقيق أحلامهم التي طالما حلموا بها، المتمثلة في السيطرة على أرضنا وبيوتنا وكل شيء يملكه الشعب الكوبي. وهذه المجموعة المعزولة والمهزومة سياسيا، لا تزال تصعد من عدائها لكوبا، وتمسك بخططها لاستخدام العنف والإرهاب ضد بلدنا.

وعوقب خمسة كوبيين صغار السن ظلما لتحركهم ضد جماعات إرهابية معروفة تعمل بحرية في ميامي. وتجري معاملتهم بقسوة شنيعة، بل ويحرمون حتى من حق زيارة أسرهم لهم. وقد طلب فريق محامي الدفاع عنهم، بتأييد من فقهاء قانونيين مرموقين في الولايات المتحدة، إجراء محاكمة

ننظر اليوم مجدداً في البند ٢٦ من جدول الأعمال المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا" للمرة الحادية عشر. ويتذكر الأعضاء أن الجمعية العامة صوتت العام الماضي لصالح هذا القرار بـ ١٦٧ صوتاً، بما يعكس الوعي المتعاظم للمجتمع الدولي لخطورة فرض العقوبات على الدول الأعضاء بدون وجه حق. ويؤكد وفد بلادي رفضه المطلق للحظر المفروض من قبل الولايات المتحدة على جمهورية كوبا وشعبها الشقيق، الذي عانى بما فيه الكفاية من حنظل هذه السياسات التي أثرت عليه بدورها في معاشه وخسائره المالية التي بلغت ٧٠ بليون دولار في الأربعة عقود الماضية. كما أن ستة من كل عشرة مواطنين كوبيين يعيشون تحت ظروف اقتصادية قاهرة من جراء سياسات الحظر والعقوبات المفروضة.

تعاني بلادي وشعبي أيضاً من العقوبات الأحادية المفروضة عليها من قبيل ذات الدولة التي تفرض الحصار الاقتصادي على كوبا الصديقة. كما تعاني من ذلك جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية الليبية. وأشير في هذا الصدد إلى القانون الجديد المسمى "بقانون سلام السودان" الذي أجازه الكونغرس الأمريكي مؤخراً، والذي يفرض عدداً من التدابير بصورة متحاملة ومنحازة لحركة التمرد السودانية. وقد احتوى هذا القانون الجديد على معلومات واهية ومغلوبة ومأخوذة من بعض الدوائر الحاكمة على السودان وشعبه. إن هذا القانون يعكس مجدداً رغبة الولايات المتحدة في فرض الهيمنة وانتهاج سياسات الإقصاء والإملاء وأخذ القانون باليد، تلك السياسات التي عفا عليها الزمن في هذا العالم المتحضر الذي استقبل ألفيته الثالثة.

ندعو، ختاماً، جميع الدول للتصويت لصالح مشروع القرار المقدم من جمهورية كوبا والمعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات

السيد مانيس (السودان): إن دعم والتزام المجتمع الدولي بالمبادئ التي حض عليها ميثاق الأمم المتحدة تعتبر من أهم واجبات الدول بغية تحقيق مجتمع دولي تشيع فيه روح التعاون والإخاء واحترام الدول لخيارات الشعوب لتحقيق نهضتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

لقد فرغت هذه الجمعية الموقرة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر المنصرم من مناقشة البند ٣١ من جدول أعمال الجمعية العامة، الذي عبر فيه المجتمع الدولي عن رغبته الأكيدة في رفض أشكال الهيمنة والتدخل في تقرير مصائر الشعوب، وأعرب فيه عن قلقه البالغ من الآثار السلبية للتدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية في مجالات التجارة والتعاون المالي والاقتصادي، بما في ذلك على المستوى الإقليمي، لمخالفتها لمبادئ القانون الدولي المعترف بها. وأكدت الجمعية من خلال إجازتها لمشروع القرار المقدم لها ٥/٥٧، الذي صوتت لصالحه ١٣٣ دولة، على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها وطالبت جميع الدول بعدم إقرار أو تطبيق ما تفرضه دولة من جانب واحد. كما طالبت بإلغاء القوانين الانفرادية وفرض التدابير القسرية لمخالفتها الصريحة لمبادئ الشرعية الدولية. ولم يكن ذلك أول القرارات المتخذة. ونذكر هنا على سبيل المثال وليس الحصر قرارات الجمعية العامة ٦/٥٥ و ١٠/٥٣ و ١٧/٥١.

لقد أدان رؤساء العالم وحركة عدم الانحياز في مؤتمرهم الثاني عشر بديربان وقمة الجنوب بهافانا واجتماعات وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي بنيويورك، محاولات فرض العقوبات الاقتصادية على بعض الدول النامية بهدف منع تلك البلدان من ممارسة حقوقها السياسية، وأثر ذلك على تعامل بقية البلدان النامية وامتداده ليشمل الشركات والقطاع الخاص والأفراد.

إسراف الحصار المفروض على كوبا في تجاوز الحدود الإقليمية والاستمرار في تطبيق تدابير تشريعية ترمي إلى تعزيز هذا الحصار.

وعلى نفس الغرار، كانت الهيئات الدولية الأخرى، كمجموعة الـ ٧٧ والصين، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ريو، ومؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، ورابطة أمريكا اللاتينية للتكامل، ومؤتمر قمة الجنوب، بمثابة منتديات عارضت فيها الدول المعنية هذا الحصار لأنه ينتهك المبادئ التي تنظم التعايش السلمي، ويُضعف تعددية الأطراف، ويتنافى مع روح التعاون والصدقة بين الشعوب. ويؤكد هذا مدى الدعم الذي تلقاه مسألة رفع الحصار المفروض على كوبا من جانب المجتمع الدولي، مع تمسك المدافعين عن هذه الممارسة بموقفهم في الوقت ذاته.

وتحتفظ توغو، شأنها شأن معظم بلدان العالم، بعلاقات ودية ممتازة تقوم على التعاون والتضامن مع كوبا، وقد وقفت إلى جانب هذا البلد بحزم وثبات في المطالبة بالامتنال غير الانتقائي الكامل لمبادئ القانون الدولي ومعاييره.

ولدى توغو اعتقاد بأن لكل دولة كبيرة كانت أو صغيرة، غنية أو فقيرة، الحق في اختيار نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي بحرية. ولهذا السبب لا تكف توغو قط عن الإعراب عن رفضها لممارسة استخدام التدابير الاقتصادية القسرية لممارسة الضغط الاقتصادي والسياسي على الدول. لذلك فإن توغو تحت على الوقف الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بدون وجه حق على كوبا والذي ما زال يسبب للشعب الكوبي، ولا سيما للأطفال والشيوخ، معاناة لا توصف.

المتحدة الأمريكية على كوبا، والتعبير بقوة في وجه هذه الإجراءات والتدابير الانفرادية التي تمثل تعديا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): إن مسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ٤٠ عاما تشكل مصدرا للقلق الخطير لدى المجتمع الدولي، الذي أعرب مرارا عن رفضه لهذه الممارسة.

وقد اتخذت الجمعية العامة مرة أخرى في العام الماضي موقفا بأغلبية ساحقة يجذ رفع هذا الحصار الذي ينتهك أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها المساواة بين الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى فضلا عن المعايير ذات الصلة التي تنظم العلاقات الدولية.

وهناك مؤسسات دولية كثيرة ترفض كالأمم المتحدة اللجوء الانفرادي للتدابير الاقتصادية القسرية التي تتجاوز الحدود الإقليمية بغرض ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على الدول. ويبرهن على ذلك الدعم الكبير الذي تلقاه مسألة رفع الحصار المفروض على كوبا. وعلى سبيل المثال، في البيان الختامي الذي اعتمده الاجتماع الوزاري الرابع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في ديربان في نيسان/أبريل الماضي، نادى الوزراء مرة أخرى بوقف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي لا ينتهك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ علاقات حسن الجوار فحسب، بل يلحق أيضا أضرارا مادية واقتصادية جسيمة بالشعب الكوبي.

وفي هذه المناسبة، حث وزراء بلدان عدم الانحياز أيضا على التطبيق الدقيق لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وتشمل القرار ٩/٥٦، المتخذ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. كما أعربوا عن عميق قلقهم بسبب

عشرات من الكيلومترات من ساحل الدولة المشار إليها، أن تمثل مصدرا خاصا للأسواق التي تروج فيها السلع المصنعة في البلد المذكور. وتثبت ذلك أحداث من قبيل المعرض الأول لمنتجات الولايات المتحدة الغذائية الذي عقد في أيلول/سبتمبر الماضي في هافانا، وقد أسهم في تحريك كوبا من المركز ٢٢٨ على قائمة الشركاء التجاريين لذلك البلد إلى المركز ٤٢. ويشهد هذا المعرض بصفة خاصة على سأم رجال الأعمال والمصدرين في الولايات المتحدة الذين يدركون أن لهم كل المصلحة في الاحتفاظ بعلاقات تجارية مع كوبا.

وبالمثل، ثمة وعي متزايد لدى بعض الدوائر السياسية في ذلك البلد بأن الحصار قد أصبح شيئا من مخلفات الماضي وأنه من الضروري العمل على رفعه ولا شيء غير ذلك. وقد برهنت على هذا الزيارة الأخيرة التي قام بها الرئيس جيمي كارتر لهافانا. وهذا، على أي حال، هو ما تعقد عليه توغو أملها الراسخ.

السيد سوي (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): تؤيد ميانمار كل التأييد المقاصد والمبادئ المتجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ المساواة بين الأمم في السيادة. ولديها اعتقاد راسخ بأن الدول الأعضاء حسبما ينص الميثاق ينبغي أن تمارس التسامح وأن تتعايش في سلام مع بعضها البعض مرتبطة بعلاقات حسن الحوار.

وكأحد المبشرين بطرح مبادئ التعايش السلمي الخمسة، تعتقد ميانمار بقوة أيضا بأن المجتمع الدولي لا يستطيع رعاية وإرساء السلام والأمن إلا من خلال التعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

كذلك ترى أن صياغة تشريع محلي يؤثر في سيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص تحت سلطتها لا تتناسب مع تطوير علاقات الصداقة بين الدول.

وبالرغم من مطالبات المجتمع الدولي المتكررة برفع الحصار عن كوبا، وفي الوقت الذي ننتظر فيه من دعاة هذا الموقف أن يعملوا في نهاية المطاف على تلبية هذا المطلب، من المخزن أن نراهم على غير استعداد للتخلي عن سياسة القسر التي يمارسونها ضد دولة مجاورة. بل وأسوأ من ذلك أن بعض كبار المسؤولين في البلد الذي بدأ هذا الحصار أعلنوا مؤخرا أنه سيظل قائما بل وسيعزز. ويتساءل المرء لماذا هذا التصميم والعناد الأعمى من دعاة هذا الحصار. إنهم يزعمون أن لديهم الحقيقة المطلقة وأهم على حق بينما جميع الآخرين على خطأ.

ويسعدنا اليوم أن نعترف بأن هذه السياسة القائمة على القسر التي فرضت إبان احتدام الحرب الباردة لم تعد تخدم حتى مصالح السياسة الداخلية؛ ومن الواضح أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يضر بمصالح ذات البلد الذي بدأ بفرضه، وأنه أيضا يؤدي السكان الكوبيين إيذاء شديدا.

وفيما يتعلق بالشعب الكوبي، تؤثر تداعيات الحظر على جميع قطاعات النشاط في أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في مجالات الصحة والتغذية والمعدات. ومن هذه الوجهة، سلط كثير من المتكلمين الذين سبقونا إلى الكلام من هذا المنبر الأضواء بوضوح وبالتفصيل على معاناة الشعب الكوبي من جراء هذا الحصار.

ولن يعود وفد توغو إلى تناول تداعيات المأساة التي يمر بها الشعب الكوبي. ولكننا نشير إلى أنه وفقا لتقديرات الحكومة الكوبية، فإن الأضرار الاقتصادية التي ترتبت على أكثر من ٤٠ عاما من هذه السياسة تصل إلى مبلغ فلكي يتجاوز ٧٠ بليون دولار بالنسبة للبلد الذي يفرض هذا الحصار.

ونؤكد أنه ينبغي بوضوح لكوبا، التي يقدر تعداد سكانها بنحو ١١ مليون نسمة، والواقعة على بعد عدة

كلا الشعبين. وستكون كذلك ذات فائدة في إرساء السلام والاستقرار في منطقة أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي.

السيد موسامباشايم (زامبيا) (تكلم بالانكليزية):
سيدي، أود تهنتكم على انتخابكم رئيساً للدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. إن وفدي واثق من أنكم ستسيرون أعمال الجمعية في الاتجاه الصحيح. كذلك نشكر سلفكم على الطريقة الكفؤة التي رأس بها أعمال الجمعية العامة.

ويود وفدي أيضاً أن يرحب ببيان ريكاردو ألكون دي كيسادا، رئيس جمعية قوى الشعب الوطنية الكوبية، الذي عرض فيه مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.5 - ويوضح حضوره في الجمعية العامة بدون أي شك مقبول جدية كوبا في رغبتها في حل القضية الواردة في البند ٢٦ من جدول الأعمال.

وأود كذلك الإشادة بالأمين العام لتقريره الوارد في الوثيقتين A/57/264 و A/57/264/Add.1، تحت عنوان "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ويوفر لنا التقرير رؤية عميقة لتنفيذ القرار ٩/٥٦ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ من قبل الدول الأعضاء، مع مراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

كذلك أود أن أشيد بالوفد الكوبي لعرضه مشروع القرار A/57/L.5 عن هذا الموضوع الهام جداً.

ويود وفدي أن يعلن من البداية إن موقفه من هذه القضية لم يتغير قط - ففي العشر سنوات التي ظل فيها هذا القرار مدرجا على جدول أعمال الجمعية العامة، ما فتئت زامبيا تصوت بالإيجاب. وستصوت مرة أخرى لصالح مشروع القرار هذا.

وطبقاً لذلك، تعارض ميانمار، مثل كثير غيرها من أعضاء الأمم المتحدة، أي تشريع محلي تتجاوز تأثيراته حدود الدولة، مثل قانون الديمقراطية الكوبية، وقانون تورسلّي وقانون هيلمز - برتون.

ومن ثم ظللنا نصوت باستمرار لصالح القرار بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أن عرض القرار في الجمعية العامة خلال الدورة السادسة والأربعين عام ١٩٩١. وسنفعل ذلك مرة أخرى هذه السنة.

وما زال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا مفروضاً لما يربو على ٤٠ عاماً الآن. وقد أوقع الحصار كثيراً من الأذى بأكثر المجموعات ضعفاً مثل كبار السن والنساء والأطفال. وإننا نرى أن الحصار لا يخدم أي غرض مفيد. فهو لا يمنع شعبي البلدين المعنيين من التفاعل الثقافي والاجتماعي والاقتصادي فحسب وإنما يترك تأثيراً يتعدى الحدود من حيث أنه يمنع بلدانا أخرى من إجراء تعاملات مثمرة مع شعب كوبا. وإشارك في دعوة كثير من المتكلمين قبلي إلى رفع الحصار المفروض ضد كوبا.

وتعتقد ميانمار اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي تسوية الاختلافات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالوسائل السلمية من خلال الحوار والمفاوضات. وفي هذا الصدد، تشجعنا رؤية بعض التطورات الإيجابية في السنوات الأخيرة في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، مثل استئناف الرحلات الجوية المباشرة إلى كوبا، وتصدير الأغذية إلى كوبا، وأخيراً جداً، زيارة الحائز على جائزة نوبل للسلام، الرئيس الأسبق جيمي كارتر إلى هافانا، ونأمل أن تقود تلك التعاملات في النهاية إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، والتي نعتقد بأنها ستكون في أفضل مصالح

تصويت إجماعي لصالح الرفع الشامل، دون شروط، للحصار على كوبا. ونأمل أن يكون القرار الحادي عشر هذا عن الحصار القرار الأخير الذي تنظر فيه الجمعية، حتى يمكن السماح لشعب كوبا بالانخراط الكامل في الشؤون الدولية.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم بالنيابة عن الدول الـ ١٤ الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة. نضم صوتنا إلى أصوات الدول الأعضاء التي أعربت من قبل عن تأييدها لإنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

مرة أخرى تؤكد الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية على أهمية المراعاة الدقيقة لمبادئ القانون الدولي وحرية التجارة والملاحة. وما زلنا نعارض تطبيق تشريع وطني فيما وراء حدود الإقليم بغرض فرض حواجز مصطنعة على التجارة والتعاون، بما يتناقض مع مبدأ مساواة الدول في السيادة.

ولقد حافظت دولنا الأعضاء، عملاً بسياستنا المتمثلة في الاحترام المتبادل وحسن الحوار واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة على العلاقات الودية مع كوبا وطورنا برامج للتعاون والتجارة مفيدة بصورة متبادلة. وتتمتع الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية أيضاً بعلاقات تقليدية وحرارة وودية مع الولايات المتحدة، واستلهاما بهذه الروح نطالب بعملية حوار بناء وبتطبيع العلاقات، ونعتقد بأن من شأن هذه العملية أن تحقق مصالح جميع الأطراف وأن تؤدي إلى إزالة مصدر التوتر والصراع وأن تُحسّن احتمالات التطور السلمي في منطقتنا.

وتؤيد وفود الجماعة الكاريبية محتوى مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة، وسوف نصوت تأييدا لاعتماده.

يعتمد قرارنا في هذه المسألة على إيماننا الجازم بالمبادئ المضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، القائمة ضمن أمور أخرى، على المساواة السيادية للدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وسياسة زامبيا الخارجية تهتدي بتلك المبادئ، وهي، فضلا عن ذلك، تعزز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتعايش السلمي بين الدول.

وفي هذا السياق يرى وفدي أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا حرق للقانون الدولي وانتهاك لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، إن تعدي قانون هيلمز - برتون وقانون تورسلي على الاختصاص المحلي ينتقص من سيادة الدول الأخرى ويمثل عائقا للملاحة الدولية والتجارة الحرة المعكوسة في اتفاقات وقرارات منظمة التجارة العالمية.

وأود أن أعرب عن قلق وفدي العميق من الآثار السلبية للحصار على شعب كوبا، وخاصة على الأطفال والنساء وكبار السن. ومن الواضح أنه رغم جهود حكومة وشعب كوبا، فقد حد الحصار من التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وهذا الوضع المؤسف يقوض التزامات قادتنا في إعلان الألفية، الذي اعتمد هنا في نيويورك في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وقد حرم الشعب الكوبي من التصور العام الذي تشارك فيه الدول أعضاء الأمم المتحدة لعالم أكثر سلاما ورفاهية وعدلا يستطيع أن يعيش فيه جميع بني البشر حياة أفضل وأكثر أمانا. ونظرا لهذه الاعتبارات الإنسانية، يطلب وفدي من المجتمع الدولي مضاعفة جهوده الرامية إلى رفع مبرك للحصار الاقتصادي ضد كوبا، الذي لم يحقق شيئا سوى إيذاء المجموعات الأكثر ضعفا في البلد.

في الختام، أود أن أناشد الدول الأعضاء مساندة المبادئ النبيلة المضمنة في ميثاق الأمم المتحدة، من خلال

ما شاهدناه مؤخرا في زيادة تشديد الحصار وقانون هيلمز - برتون، الذي عزز طبيعة القانون المتجاوز لحدود الدولة.

وناميبيا من جانبها، دعت مرارا وتكرارا وبلا انقطاع إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي هذا، لأننا نعتقد اعتقادا راسخا بأن قانون هيلمز - برتون وتشريع دما تو يناقضان القانون الدولي وينتهكان مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وهذه التدابير غير ذات صلة، بل إنها تتناقض أيضا مع روح العولمة التي نوقشت كثيرا، وكذلك مع روح التعايش السلمي وحرية التجارة.

والأثر السلبي للحصار المفروض على شعب كوبا - ولا سيما على النساء والأطفال - موثق على نحو جيد. فضلا عن ذلك، ما زال الحصار يؤثر سلبا على التطور الاقتصادي في كوبا وقد أدى إلى زيادة الصعوبات الكثيرة التي يواجهها البلد فيما يتعلق بشراء الأغذية والأدوية والوقود والمواد الخام التي تدعو إليها الحاجة لإدامة حياة الشعب الكوبي. ولا نزال نسأل: إلى متى سيتحمل شعب كوبا المزيد من المعاناة، وكم فردا يتعين أن يفقدوا أرواحهم بسبب نقص الأدوية والمعدات الطبية الأساسية، قبل أن يتم رفع هذا الحصار الذي لا يمكن تبريره؟

وتواصل حكومة جمهورية ناميبيا التمسك بمبادئ سيادة الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. فضلا عن ذلك نرى أن من حق المجتمع الدولي أن يواصل رفض فرض حصار من جانب واحد ضد شعب كوبا. وفي هذا السياق، نطالب برفع الحصار المفروض على كوبا على الفور ودون شروط.

لهذه الأسباب سوف يصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/57/L.5.

السيد إفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): صوتت جمهورية بيلاروس، خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، مع الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، تأييدا للقرار ٩/٥٦ المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وبذلك تكون جمهورية بيلاروس قد أكدت من جديد التزامها باحترام المبادئ الأساسية لمساواة الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

لقد دأبت جمهورية بيلاروس على تأييد بطلان القوانين والتدابير المتخذة من طرف واحد والمطبقة من قبل دول أعضاء والتي تتجاوز آثارها حدود تلك الدول لتمس بسيادة دول أخرى، وبالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص تخضع أو يخضعون للولاية القانونية لتلك الدول وبحرية التجارة والملاحة. ووفقا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك أحكام ميثاق الأمم المتحدة، لم تطبق جمهورية بيلاروس على الإطلاق أي من تلك القوانين أو التدابير، ولا تطبقها في الوقت الراهن ولا تعترم تطبيقها على الإطلاق. وتؤمن جمهورية بيلاروس بأن النزاعات الدولية لا بد من حسمها من خلال المفاوضات، على أساس احترام مبدأي المساواة والمنفعة المتبادلة.

السيد أنجبا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): عبّرت حكومة ناميبيا، في مناسبات عديدة، عن معارضتها لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد على حكومة وشعب كوبا لفترة تزيد على ٤٠ سنة. وبالمثل عبّرت الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة منذ سنوات عديدة متتابعة عن آرائها بشأن هذه المسألة، مؤكدة بوضوح بطلان التدابير المطبقة خارج حدود الإقليم. مع ذلك، وبدلا من بذل جهود ترمي إلى إنهاء الحصار، يتمثل

وفي عهد العولمة ينصب التركيز على فتح الحدود وعلى العلاقات التجارية القائمة على القانون. أما التدابير الانفرادية القسرية فهي لا تتعارض مع روح العصر فحسب بل وتعمل ضد جوهر العولمة ذاته.

ومما يشجع تترانيا، إجراء المفاوضات الثنائية بين البلدين التي شملت قضايا المحجرة. ونرى أن تلك بداية طيبة. غير أنه لم يحدث أي تحرك نحو تخفيف القيود. بل، على العكس، صدرت تأكيدات على أن الحظر سيطبق بصرامة.

وتشغلنا الآثار السلبية للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على الشعب الكوبي. ولذا فالحاجة ماسة إلى رفع الحظر نهائياً. فميثاق الأمم المتحدة ينص على أن تسعى الدول الأعضاء إلى حل منازعاتها عن طريق الحوار والتفاوض بروح الاحترام المتبادل لاستقلال وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية. والعالم يواجه اليوم مشاكل شتى تعبر الحدود وأيديولوجيات تتطلب جهوداً مشتركة فورية. والعالم سيدخل في قبضة التدهور البيئي وجائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاتجار بالمخدرات، والإرهاب والجريمة المنظمة. وهذا قليل من كثير من المجالات التي يمكن فيها للبلدين العمل معا رغم خلافاتهما، ولا يسهمان في رفاه مواطنيهما فحسب بل ورفاه البشرية جمعاء.

وترى تترانيا أن العلاقات الدولية ينبغي أن تقوم على مبادئ القانون الدولي التي تقضي بالتعايش السلمي بين الأمم وتحظر التهديد بالقوة أو استعمالها في العلاقات الدولية. والتدابير القسرية في هذا الصدد تتناقض مع هذا تماماً، وكلما انتهت سريعاً كان ذلك أفضل لإحلال الوفاق الدولي.

وختاماً، يرجو وفدي إزاء المناشدة الطاغية من المجتمع الدولي لوقف التدابير الانفرادية أن تعيد حكومة

السيد موكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يسهم في مناقشة البند الذي تنظر فيه الجمعية الآن بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا.

إن ميثاق الأمم المتحدة يؤكد أن القصد من منظمنا هو كما جاء في الفقرة ٢ من المادة الأولى "إنهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها. وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام". وفي هذا السياق فإن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا، رفض خطير لميثاق الأمم المتحدة نصاً وروحاً.

وتميل حالات الحظر الانفرادي إلى إيجاد علاقات نفور يمكن أن تفضي إلى العداوة بين الدول. وبجسب شدة العداوة وعلاقات القوة يمكن أن تتحول العلاقات إلى حرب تهدد من ثم السلم والأمن الدوليين.

فالحظر والحصار المفروضان على جمهورية كوبا لأربعة عقود مضيّن ليسا انتهاكا خطيرا للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب بل ولحرية التجارة والملاحة على الصعيد الدولي. والواقع أن هذه التدابير الانفرادية تتعارض مع الرغبات المشتركة بين الدول في إقامة علاقات دولية سليمة على أساس المساواة وحق كل شعب في اختيار نظامه السياسي والاقتصادي. ومن المفيد أن نلاحظ أن كوبا نجحت خلال تلك الفترة وفي ظروف بالغة الصعوبة في إقامة نظم صحية وتعليمية على مستوى عالمي. ونعتقد أن تلك الإنجازات كان بالإمكان أن تكون أكبر من ذلك لو لم يكن هناك حظر أو حصار، وكان العالم سيصبح أنسب مكان لتلك التطورات.

إلى تشجيع قيام الديمقراطية في كوبا، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال التأكيد على أن رفع العقوبات عن كوبا مرهون بتغيير نظام الحكم فيها، ويقولون نفس الشيء عن العراق. إن استخدام العقوبات الاقتصادية بهدف تغيير الأنظمة السياسية للدول المستهدفة بالعقوبات يقوض الأسس التي بُنيت عليها العلاقات الدولية ويعود بالعالم إلى شريعة الغاب.

إننا ندعو الولايات المتحدة إلى الكف عن استغلال العقوبات الاقتصادية ضد الشعوب وتغليب منطق الحوار والتعاون على منطق القوة وفقاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لأن التجربة أثبتت أن العقوبات الاقتصادية هي أداة غير إنسانية لم تثبت فاعليتها بل كانت لها آثار ضارة على السكان المدنيين الأبرياء.

إننا ندعو الولايات المتحدة إلى الكف عن استغلال العقوبات الاقتصادية ضد الشعوب، وإلى تغليب منطق الحوار والتعاون على منطق القوة، وفقاً لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، لأن التجربة أثبتت أن العقوبات الاقتصادية هي أداة غير إنسانية لم تثبت فاعليتها، بل كانت لها آثار ضارة على السكان المدنيين الأبرياء.

السيد أمير (الجمهورية العربية الليبية): هذه هي المرة الحادية عشرة على التوالي التي تناقش فيها الجمعية العامة البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا".

وفي الدورات العشر السابقة رفض المجتمع الدولي بأغلبية ساحقة قيام أي دولة بسن وتطبيق قوانين تمس آثارها سيادة دول أخرى، وحث جميع الدول على الامتناع عن إصدار وتطبيق أي قوانين من هذا القبيل وإلغاء ما سن منها.

وللأسف الشديد فإن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي الدولة الأولى المعنية، لم تتراجع عن هذا النهج الذي

الولايات المتحدة النظر في موقفها لصالح الحوار والتعاون. فبهذه الروح سيصوت وفدي لصالح القرار.

السيد سلمان (العراق): سأكون موجزا في بياني وأرجو اعتماد البيان بكامله. فمِنذ الدورة السابعة والأربعين والجمعية العامة تنظر في البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. كما اعتمدت العديد من القرارات التي تدعو الدول إلى التقيد بميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وتحثها على الامتناع عن فرض قوانين وإجراءات تضر بالحقوق والمصالح المشروعة لأطراف ثالثة. وفي الوقت الذي توقع فيه المجتمع الدولي استجابة من الولايات المتحدة لما جاء في قرارات الجمعية العامة، فإن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تحركت بالاتجاه المضاد وشدت من حصارها الاقتصادي المفروض على كوبا.

لقد أوجد الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا صعوبات هائلة أمام الشعب الكوبي في جهوده لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقوض بشكل خطير جهود كوبا للقضاء على الفقر وتحسين مستوى المعيشة، وهذا يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان، ويقدم أدلة قاطعة تدحض الادعاءات الأمريكية باحترام القانون الدولي والمواثيق التي تنظم العلاقات بين الدول.

إن إصرار الولايات المتحدة في سياستها القائمة على الحصار والمقاطعة وتقويض الاستقرار السياسي في كوبا وعرقلة جهود شعبها لتحقيق التنمية تتعارض مع أهداف الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، كما تتناقض مع إعلان حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، ومع كل التوجهات نحو إقامة عالم يسوده التعاون والاحترام المتبادل.

لقد حاولت السلطات الأمريكية تبرير حصارها المفروض على كوبا بأنه عنصر من عناصر سياستها الرامية

الدول، والدفاع عن حرية التجارة، وتبرز بوضوح نهج الولايات المتحدة الهادف بالأساس إلى محاصرة الشعوب، بما في ذلك تهديد ومعاقبة الدول الأخرى وشركائها والأفراد التابعين لها لمنعهم من التعامل مع البلدان التي فرضت عليها الحكومة الأمريكية عقوبات قسرية في مخالفة صريحة لكافة الشرائع والمواثيق الدولية.

لقد حاولت السلطات الأمريكية تبرير حصارها لكوبا. ولكن لا جدوى لتبرير ما يستحيل الاقتناع به، والمؤكد أن ما تسعى إليه الولايات المتحدة من هذا الحصار هو تدخل سافر في الشؤون الداخلية للشعب الكوبي، وعمل متعمد لإجباره على اتباع سياسات لا تتفق مع قناعاته وخياراته. ولا يختلف ما تدفع به واشنطن لإبقاء حصارها على كوبا عن تلك التي اتخذتها كغطاء لفرض عقوبات قسرية على كثير من الدول، ومن بينها بلادي التي تطبق عليها الولايات المتحدة عقوبات انفرادية لمدة قاربت الآن من العقدين من الزمن، وشملت كل ما له صلة بالأنشطة المالية والتعليمية والتقنية، بدعوى أن السلوك الليبي يشكل تهديدا للأمن القومي الأمريكي.

وإذا كان للمرء أن يبدي الدهشة إزاء التصرفات الأمريكية ضد شعب كوبا الذي قرر بحض إرادته اختيار نظامه السياسي والاقتصادي، فإن من السهولة بمكان إدراك مدى تفاهة الادعاء بالخطر الليبي على أمن الولايات المتحدة. والنتيجة التي يمكن استخلاصها من كل ذلك هي أنه لا صحة للادعاءات الأمريكية ضد كوبا، لأن ما تتهمها به توجهه إلى دول أخرى غيرها مثل السودان وإيران. وباختصار فإن ما يقولونه هو وصفة جاهزة للتطبيق على كل الشعوب التي تناصبها الولايات المتحدة الأمريكية العداء، ومن ضمنها الشعب الكوبي الذي قرر أن يعيش حرا فوق أرضه وتحت شمس معتزلة بنفسه ومدافعا عن كرامته

ما فتئ حتى حلفاؤها التقليديون وشركاؤها التجاريون ينددون به ويعلنون صراحة عن معارضتهم له. والأدهى من ذلك أن عددا من الإدارات الأمريكية أقدمت على تدابير إضافية شددت بموجبها الحصار على كوبا ووسعت من نطاقه بما في ذلك سنها للمزيد من القوانين القسرية ومن ذلك "قانون هيلمز - بيرتون" سيء السمعة الذي تنص أحكامه صراحة على معاقبة أصحاب المشاريع والشركات الخاصة وحكومات البلدان الثالثة، لمنعهم من إقامة أية علاقات اقتصادية أو تجارية مع الدولة الكوبية.

وهذه التصرفات التي جاءت بعد عدة قرارات اعتمدها الجمعية العامة بأغلبية كبيرة، وآخرها القرار ٩/٥٦ لا يمكن أن تفسر إلا بأنها تجاهل متعمد من الولايات المتحدة الأمريكية للإرادة التي عبر عنها أعضاء المجتمع الدولي، وإصرار من واشنطن على توجيهها الرامي إلى فرض أنماط سياسية واقتصادية على الدول والشعوب ومن لا يستجيب أو يطيع يصبح هدفا لحظرها وحصارها ومقاطعتها مستخدمة في ذلك كل السبل بما في ذلك مجلس الأمن والمؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما.

إن الحصار القاسي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا لمدة تجاوزت الآن أربعة عقود ألحق أضرارا بالغة بالشعب الكوبي. وكما يتضح من عدة تقارير، ومنها ما ورد في الوثيقة A/57/264 وملحقاتها، فقد حد هذا الحصار من قدرة الكوبيين على استيراد الأغذية، ونجمت عنه صعوبة في تأمين المعدات الطبية والأدوية لعلاج المرضى. وهذه الممارسات وما ترتب عليها من معاناة لقطاعات الشعب الكوبي، بما فيها الفئات الأكثر ضعفا كالأطفال والمسنين، لا تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان فحسب، وإنما تقدم أدلة قاطعة تدحض الادعاءات الأمريكية باحترام القانون الدولي والمواثيق التي تنظم العلاقات بين

الولايات المتحدة على كوبا"، الذي نعتقد أنه كان ينبغي إنهاؤه منذ وقت طويل. ونحن لا يمكننا أن نخفي انزعاجنا من إخفاق عدد قليل من أعضائنا في تخفيف المعاملة الإنسانية التي تعامل بها دول أخرى.

وزمبابوي تعتبر أن التدابير الأحادية الجانب، مثل الحصار المفروض على كوبا الذي يتسم بطابع قسري ويتعدى الحدود الوطنية، تترك تأثيراً عكسياً على الإطار القانوني الذي يحدد التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الدول، وتقوض الجهود التي تبذل لتحقيق التكامل الاقتصادي القاري ودون الإقليمي.

لقد أعرب قرار الجمعية العامة ٩/٥٦ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ مرة أخرى عن القلق لوضع وتطبيق دول أعضاء قوانين وأنظمة مثل القانون الذي صدر في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦، والمعروف باسم "قانون هيلمز - بيرتون"، التي تتخطى آثارها الحدود الوطنية وتمس بسيادة دول أخرى، وبالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لها، وبحرية التجارة والملاحة. ويحث القرار مرة أخرى الدول التي لديها مثل هذه القوانين والتدابير ولا تزال تطبقها على أن تتخذ الخطوات الضرورية لإلغائها أو إبطالها. وفي ذلك الصدد، لا يقر النظام القانوني في زمبابوي بصحة تطبيق التدابير ذات المفعول الذي يتجاوز نطاق الحدود الوطنية. والشركات التي تتواجد في زمبابوي تخضع حصراً لتشريع زمبابوي.

والتدابير التي يتخذها أي بلد وتنتهك أحكام القرار ٩/٥٦ وتحاول إرغام مواطني بلد ثالث على الإذعان لتشريع أجنبي، تؤثر على مصالح المجتمع الدولي بأسره وتنتهك مبادئ القانون الدولي المقبولة بشكل عام. وينبغي إعادة النظر فيها وتغييرها حيثما يكون مناسباً بغية مواءمتها مع القانون الدولي.

ومتمسكاً بخياراته حتى ولو كان ذلك لا يرضي جاره القوي.

إن فرض العقوبات وتدابير الحصار لم يكن ولن يكون الوسيلة لحل الخلافات بين الدول. وقد نص ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة على السبل الملائمة لحل أي خلافات ثنائية، وهي الحوار والمفاوضات على أساس المساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وكوبا ما فتئت تعرب عن رغبتها في حل خلافاتها مع الولايات المتحدة على هذه الأسس، لأنه لا مصلحة لكوبا ولا لأية دولة من الدول التي فرضت عليها عقوبات أمريكية معاداة الولايات المتحدة. وكل ما تمسك به هذه الدول هو تسوية المشاكل بالطرق السلمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المواثيق الدولية. وهذا التوجه الذي أكدت عليه الدول الأعضاء مراراً وتكراراً يجب الامتثال له دون إبطاء، لأنه يجسد المنطق ويلتزم بقواعد القانون الدولي. وعلاوة على ذلك فإنه يقدم رسالة واضحة وهي أنه لا يمكن التقدم نحو إحلال السلام الشامل وإنهاء العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق مستويات أعلى في مجال التنمية إلا بإرساء تعاون دولي يرتكز على الاحترام المتبادل لسيادة الدول أياً كان حجمها، وخيارات الشعوب أياً كان عددها أو مستوى تنميتها الاقتصادية والاجتماعية أو نظامها السياسي والاقتصادي الذي اختارته بقناعة تامة وإرادة حرة.

ذلك هو موقفنا من البند قيد النظر. وعملاً به سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/57/L.5.

السيد موتشيتوا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): إننا ننظر مرة أخرى في البند ٢٦ من جدول الأعمال، "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته

بين الطرفين على أساس المساواة في السيادة والاحترام المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حسن الحوار. ويرى وفدي أن تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا يصب في مصلحة شعبي البلدين، ويؤكد على حق الشعوب في اختيار أنظمتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. بمحض إرادتها، وفقا لما تقتضيه الشرائع الدولية.

وإن تزايد تأييد المجتمع الدولي لضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا هو تأكيد على ضرورة احترام النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تختارها كل دولة. بملاء إرادتها، وفي ضوء المصالح الوطنية التي تراها ملائمة لها. ونشير في هذا الصدد إلى البيان الوزاري لدول حركة عدم الانحياز المعقود في كارتاخينا، كولومبيا، والذي طالب الولايات المتحدة بوضع حد للحصار المفروض على كوبا لمخالفته لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي ولمبادئ حسن الحوار. كما نشير إلى اتفاق البلدان النامية في مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ والصين الذي انعقد في هافانا، حيث رفضت القمة رفضا قاطعا فرض أية قوانين وأنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الوطنية وجميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية. وأعربت القمة عن قلقها العميق إزاء ما يترتب على الجزاءات الاقتصادية من آثار سلبية على القدرة الإنمائية في البلدان المستهدفة، ووجهت نداء خاصا، باسم جميع قادة البلدان النامية، لرفع الحصار المفروض على كوبا فوراً.

ولقد عبر المجتمع الدولي مرارا عن رفضه لاستمرار العقوبات المفروضة من جانب أحادي على كوبا، وعن رفضه لتوسيع هذه العقوبات من خلال القانون الذي سنته الولايات المتحدة والمسمى "بقانون هيلمز - بيرتون"، والذي يتجاوز بولايته القضائية التشريعات الوطنية ليمس سيادة

ونعتقد أنه ينبغي حل أوجه التباين والمشاكل القائمة بين البلدان عن طريق الحوار السلمي والمفاوضات على أساس المساواة. وإن الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهو مستمر منذ فترة طويلة، لا يخدم سوى هدف الإبقاء على التوترات الحادة بين البلدين المجاورين والتسبب بأذى حسيم ومعاناة للشعب الكوبي، لا سيما النساء والأطفال. ويعرض الحظر الذي ما زال ساريا، المصالح والحقوق المشروعة لكوبا والدول الأخرى لخطر شديد، وكذلك حرية التجارة والملاحة، وينبغي وضع حد له، وفقا لأهداف ومبادئ الميثاق والقرارات ذات الصلة.

وعليه، سيؤيد وفد بلادي مشروع القرار A/57/L.5 المعروض علينا، ونحث الدول الأعضاء الأخرى المحبة للسلام على تأييده هي أيضا.

السيد نُقري (الجمهورية العربية السورية): لقد أكدت مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة على حق الدول في ممارسة سيادتها على أراضيها، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. ويفترض من أعضاء الأمم المتحدة كافة، ولا سيما من الدول العظمى، أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة الذي يشكل دستور هذه المنظمة ومرجعها الأول والأخير.

إن الحصار المفروض على كوبا منذ ما يزيد على أربعة عقود عرّض كوبا لشتى أشكال الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعمق معاناة الشعب الكوبي، ولا سيما الأطفال منه وكبار السن. كما أثر الحصار على الجهود الحثيثة التي يبذلها الشعب الكوبي لتحقيق رفاهه وازدهاره.

ووفدي يقدر لكوبا استعدادها لإزالة هذا الحصار عن طريق الحوار، ونحن نؤيد دعوة كوبا المخلصة لإجراء حوار بناء مع الولايات المتحدة لتسوية جميع المسائل الخلافية

التوصل إلى الحل من خلال الحوار الثنائي. ولذلك ندعوها إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق ذلك.

السيد ريم سونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): يأخذ وفد بلادي الكلمة ليعلل موقفه قبل التصويت على مشروع القرار A/57/L.5 المقدم من وفد كوبا. إن الموقف الثابت لحكومة جمهوريتنا هو معارضة فرض جزاءات منفردة على تلك الدولة ذات السيادة. فالجزاءات المنفردة المتجاوزة للحدود الإقليمية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا هي نتاج سياسة عدائية ضد كوبا تسعى بها الولايات المتحدة إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم في ذلك البلد وتشكل خرقاً لمبدأ احترام المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بكل أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، المرسدة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي. وللجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا أثر سلبي على حياة الشعب الكوبي، وتعرقل نميته الاقتصادية، وتنتقص من حقه في الحياة والتنمية، وتلحق الضرر ببلدان ثالثة لها علاقات اقتصادية وتجارية مع كوبا.

وفي هذا السياق، يحث وفدي الولايات المتحدة بقوة على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا في أقرب وقت ممكن وفقاً لما يطالب به المجتمع الدولي. ولذلك سنصوت تأييداً لمشروع القرار المعروض على الجمعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت قبل التصويت.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/57/L.5.

طُلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

دول أخرى تتعامل مع كوبا، مما يتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. وقد أثبتت التجربة أن أنظمة الجزاءات تنتج عنها أضرار مادية هائلة وتلحق خسائر اقتصادية كبيرة بالسكان المدنيين في البلدان المستهدفة. وفي هذا الصدد، يأمل وفدي أن تزال جميع أشكال الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة على كوبا، وأن يلقى صوت المجتمع الدولي الذي تعبر عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها، الاستجابة اللازمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. وانطلاقاً من ذلك فإن سورية ستصوت لصالح هذا القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة. نشرع الآن النظر في مشروع القرار A/57/L.5.

أعطي الكلمة الآن لأولئك الممثلين الذين يودون الكلام تعليلاً للتصويت قبل التصويت. واسمحوا لي أن أذكر الوفود بأن تعليل التصويت مقصور على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي به الوفود من مقاعدها.

السيد ناكاتا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): تشاطر اليابان وفوداً كثيرة إعرابها اليوم عن قلقها إزاء تطبيق الولاية القضائية التي تتجاوز الحدود الوطنية، وهو ما ينيق من قانون هيلمز - بيرتون الذي سنته الولايات المتحدة، والذي من المحتمل أن يتعارض والقانون الدولي. وحكومي كانت تتابع عن كثب تنفيذ القانون، وكذلك الظروف التي أحاطت به، وشواغلنا لم تتغير. فلذلك السبب، سيصوت وفد بلادي لصالح مشروع القرار A/57/L.5.

وبينما تؤيد اليابان مشروع القرار إلا أن لديها بعض الشك فيما إذا كانت الجمعية العامة هي بالفعل أنسب محفل لمعالجة قضية الحصار الأمريكي على كوبا المعقدة جداً. وترى اليابان أن من الأفضل لكلا البلدين أن يسعيا إلى

المؤيدون:

غرينادين، ساموا، سان مارينو، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، اسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور - ليشتي، توغو، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، تركمانستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية ترازيا المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فترويل، فييت نام، اليمن، يوغوسلافيا، زامبيا، زمبابوي

المعارضون:

إسرائيل، جزر مارشال، الولايات المتحدة الأمريكية

المتنعون عن التصويت:

إثيوبيا، ملاوي، نيكاراغوا، أوزبكستان

اعتمد مشروع القرار A/57/L.5 بأغلبية ١٧٣ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت (القرار ١١/٥٧).

[بعد ذلك أبلغ وفد ملاوي الأمانة العامة بأنه كان ينوي التصويت مؤيدا.]

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يودون تعلييل تصويتهم على القرار المعتمد من فورهِ أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد مويسي (الدانمرك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وأعربت عن تأييد

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، بوليفيا، البوسنة والمهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينافاسو، بوروندي، كمبوديا، الكامبيرون، كندا، الرأس الأخضر، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، قبرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، لبنان، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، موناكو، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، عُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر

وكذلك اتفاق كلا الجانبين على تعزيز حماية الاستثمارات. ويؤمن الاتحاد الأوروبي بأن حكومة الولايات المتحدة ستواصل العمل وفقا للالتزامات التي تعهدت بها.

إن سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه كوبا واضحة. فلقد اعتمد الاتحاد موقفا مشتركا بشأن كوبا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وهو موقف لا يزال ساريا. إن الهدف الرئيسي للاتحاد الأوروبي في علاقاته مع كوبا هو التشجيع على الشروع في عملية انتقال تدريجي وسلمي إلى الديمقراطية التعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وكذلك تحسين مستويات معيشة الشعب الكوبي. ونتمنى أن تتقدم هذه العملية بأسرع ما يمكن.

وللأسف، لا يزال الاتحاد الأوروبي قلقا إزاء الحالة السياسية والاقتصادية في كوبا. فمن الناحية السياسية، يأمل الاتحاد الأوروبي أن يرى تحسينات دائمة وكبيرة في هذه الحالة، خاصة فيما يتعلق بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ويؤكد الاتحاد الأوروبي على مسؤولية السلطات الكوبية عن حقوق الإنسان مثل الحقوق المدنية والسياسية. وفي هذا الصدد، يحثها الاتحاد على إطلاق سراح جميع سجناء الضمير وإدماجهم في المجتمع. ونناشد السلطات الكوبية أن تتعاون بالكامل مع منظمات وآليات حقوق الإنسان الدولية.

وبالنسبة للجانب الاقتصادي، يقدر الاتحاد الأوروبي التدابير التي اتخذتها الحكومة الكوبية لتحسين الإدماج الاقتصادي للبلد في منطقته. ويعتبر الاتحاد أن الانفتاح التدريجي الذي لا رجعة فيه للاقتصاد الكوبي على العالم الخارجي لا يزال ضروريا. وفي هذا المجال، يرحب الاتحاد الأوروبي بتحقيق المزيد من التعاون من أجل تحديث الاقتصاد الكوبي وتمكينه من أن يصبح أكثر قدرة على التنافس في السوق الدولية. إن النمو الاقتصادي ضروري لمعالجة مسألة خفض حدة الفقر في ذلك البلد. وفي هذا السياق، تتعارض

هذا البيان أيضا بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي - إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - والبلدان المنتسبان قبرص ومالطة، وكذلك أيسلندا والنرويج، البلدان العضوان في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي بشأن القرار المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". ويرى الاتحاد الأوروبي أن سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه كوبا قضية ثنائية بصفة رئيسية. إلا أن الاتحاد الأوروبي يود أن يكرر معارضته للجانب المتجاوز للحدود الإقليمية في الحصار الذي تطبقه الولايات المتحدة وفقا لقانون الديمقراطية الكوبية، لعام ١٩٩٢، وقانون هلمس - برتون، لعام ١٩٩٦.

ولا يمكن أن يقبل الاتحاد الأوروبي تقييد علاقاته الاقتصادية والتجارية مع بلدان ثالثة بسبب تدابير منفردة تفرضها الولايات المتحدة على بلدان معينة، وفي هذه الحالة على كوبا. ولذلك اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لائحة وإجراء مشتركاً يستهدفان حماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من الآثار المترتبة خارج الحدود الإقليمية على قانون هلمس - برتون.

ومن دواعي الاطمئنان أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة اتفقا أثناء مؤتمر القمة بينهما في لندن عام ١٩٩٨ على حزمة من التدابير التي تشمل، ضمن أمور أخرى، موافقة الولايات المتحدة على تعليق العمل بالباين الثالث والرابع من قانون هلمس - برتون وعلى عدم اعتماد أي تشريع متجاوز للحدود الإقليمية من هذا النوع،

على الحالة الشاملة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.

وروسيا، إذ تؤيد المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والمبادئ المنصوص عليها في القرار - فيما يتعلق بتساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين - تؤكد عزمها على مواصلة تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية الطبيعية مع كوبا. وتلك العلاقات قائمة على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، وهي تمارس بما يتمشى تماما مع التزاماتنا بموجب الميثاق ومبادئ وأحكام القانون الدولي المعترف بها بشكل عام، دون تمييز ودون المساس بحقوق ومصالح الطرفين المشروعة.

واسترشادا منا بنفس مبادئ الميثاق الأساسية، نعتقد أن أية تدابير تمييزية أو أي تدخل في شؤون أي طرف من الطرفين غير مقبولة. وروسيا، بما يتمشى مع موقفها، المذكور في الدورة الماضية للجمعية العامة وفي هذه الدورة، صوتت مؤيدة مشروع القرار الذي يدعو إلى رفع الحصار. ونعرب عن الأمل في أن يصبح تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة، الذي أعرب المجتمع الدولي باستمرار عن تأييده له، حقيقة في المستقبل القريب.

السيد مورا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): يتشرف وفدي بأن يتكلم بالنيابة عن بلدان السوق المشتركة للمخروط الجنوبي - الأرجنتين، أوروغواي، باراغواي، البرازيل - والبلدين المنتسبين إليها بوليفيا وشيلي. وكما حدث في السنوات الماضية بخصوص نصوص مماثلة صوتت بلدان السوق والبلدان المنتسبان إليها تأييدا للقرار الذي اعتمده الجمعية قبل قليل.

إن تطبيق تدابير أحادية قسرية لا يسهم في تعزيز النظام الديمقراطي أو احترام وحماية حقوق الإنسان.

الآثار السلبية للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب الكوبي مع آمالنا في رؤية كوبا ديمقراطية ومزدهرة.

ولكل هذه الأسباب، صوت الاتحاد الأوروبي بالإجماع تأييدا للقرار الذي اعتمد قبل قليل.

السيد إسكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): الاتحاد الروسي، مثل الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء الأخرى بالأمم المتحدة، يرفض رفضا قاطعا حصار الولايات المتحدة ضد كوبا ويحذر إلغاءه. وموقفنا بخصوص هذا الأمر لا يزال ثابتا ومتسقا. وفي الدورات السابقة للجمعية العامة، صوتت روسيا مؤيدة كل مشاريع القرارات المطالبة بإلغاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. والاتحاد الروسي يعتقد أن الحصار المفروض على كوبا لا يتفق مع العصر ولا مع العلاقات الدولية في الوقت الحاضر، بل إنه من مخلفات الحرب الباردة البالية التي لم يعد لها مكان في واقع القرن الحادي والعشرين. وتعارض بقوة أيضا أية تدابير تتجاوز الحدود الوطنية، مثل قانون هلمس - برتون، الذي يتعارض مع قواعد ومبادئ القانون الدولي الأساسية.

وروسيا، إذ تؤيد كل الخطوات الواقعية الرامية إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، تلاحظ بأسف أنه لا يزال هناك تركيز على أساليب الجزاءات المفروضة على جمهورية كوبا، وروسيا مقتنعة بأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا سيكون خطوة كبرى نحو تطبيع العلاقات بين هافانا وواشنطن العاصمة، الذي سيعود بالنفع على شعبي كوبا والولايات المتحدة، وسيكون له تأثير مفيد

السيد تيش (استراليا) (تكلم بالانكليزية): تتشاطر استراليا الشواغل المتعلقة بحالة حقوق الإنسان والحريات السياسية في كوبا، لكنها لا تعتبر عزل كوبا عن طريق الجزاءات الاقتصادية وسيلة فعالة لإعمال حقوق الإنسان ويحقق الإصلاح السياسي. واستراليا أعربت باستمرار عن معارضتها القائمة على المبدأ لوضع وتطبيق الدول الأعضاء بالأمم المتحدة قوانين وتدابير تتجاوز آثارها الحدود الوطنية وتؤثر على سيادة دول أخرى، وعلى المصالح المشروعة لكيانات وأشخاص خاضعين لاختصاصها، وعلى حرية التجارة والملاحة. واستراليا ترى أن تلك القوانين والتدابير ليس لها ما يبررها وفقا لمبادئ القانون الدولي وأصول التعامل الدولي. ولذلك، تشعر استراليا بالقلق بشأن الجوانب الانفرادية التي تتعدى الحدود الوطنية لقانون هلمس - برتون الصادر عام ١٩٩٦. ولتلك الأسباب، صوتت استراليا مرة أخرى مؤيدة مشروع القرار المقدم في إطار هذا البند.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في احتتام نظرها في البند ٢٦ من جدول الأعمال؟
تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أدلى بإعلان يتعلق ببرنامج عمل الجلسة العامة التي ستعقدها الجمعية العامة صباح الخميس، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

كبنء أول، ستواصل الجمعية العامة نظرها في البند ٣٨ من جدول الأعمال "الحالة في أمريكا الوسطى: إجراءات إقامة سلام وطيد ودائم والتقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية". وكبنء ثاني في تلك

فالتراعات بين الدول يجب أن تحل عن طريق الحوار البناء والتفاهم. والتدابير القسرية، مثل الجزاءات أو الحصار، استثناءات لا يجوز اللجوء إليها إلا بعد استنفاد كل الوسائل الأخرى، وهي، على أية حال، ينبغي أن تستند استنادا تاما إلى القانون الدولي.

وتطبيق قوانين وطنية خارج الحدود الوطنية يتعارض مع ضرورة تعزيز الحوار وضمأن الوفاء بمقاصد وأهداف الميثاق، وينتهك سيادة الدول. والجزاءات وحالات الحصار التي لا تتفق مع قواعد القانون الدولي ليس من شأنها سوى الإسهام في زيادة التوتر. وعندما تؤثر على مصالح دول ثالثة، كما هو الحال هنا، فإنها تعطي المجتمع الدولي أسبابا أكثر للشعور بالقلق وللإعراب عن ذلك الشعور.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة على كوبا، إلى جانب كون الجمعية العامة قد رفضته مرارا، رفضته سلسلة من المحافل الدولية مثل منظمة الدول الأمريكية، ومجموعة ريو، ومؤتمر قمة الدول الأيبيرية - الأمريكية والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية. كما أن الحصار يتعارض مع الالتزامات القانونية لأعضاء منظمة التجارة العالمية. والإصرار على الإبقاء على ذلك النوع من التدابير العقابية يضر بالجميع، ويضعف كفاحنا في مواجهة التحديات المشتركة لعصرنا.

وبلدان السوق والبلدان المنتسبان إليها تنضم إلى المجتمع الدولي في رفضه الإجماعي تقريبا، لوضع وتطبيق ذلك النوع من التدابير الأحادية القسرية خارج الحدود الوطنية. وبالإضافة إلى الجوانب القانونية، لا تسهم تلك التدابير في إعادة اندماج كوبا بشكل كامل في النظام القائم بين الدول الأمريكية.

الجلسة، ستستأنف الجمعية العامة النظر في البند ٣٠ من جدول الأعمال، "دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد"، بغرض البت في مشروع القرار A/57/L.10. وأخيراً، كبنء ثالث، ستتنظر الجمعية العامة في البند ١٦٧ من جدول الأعمال "منطقة سلام وتعاون في أمريكا الجنوبية" وستبت في مشروع القرار A/57/L.7. رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.